إصلاح الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير(*)

د. أمانى فهمى وأ. أية مدحت

إن إعادة هيكلة وسائل الإعلام المصرية ــ بعد ثورة ٢٥ يناير ــ أمر حتمى، خاصة بعد فقدان الوسائل الرسمية التى تديرها الدولة "مصداقيتها" فى تغطية أحداث الثورة؛ فوسائل الإعلام المصرية تخضع فى تنظيمها إلى مجموعة من الهياكل الإدارية المختلفة، وعادة ما تحتكر الحكومة كل من الصحافة والإذاعة بشقيها (راديو وتليفزيون)، وكثيرًا ما تمنع بعض الضوابط المنظمة لتلك الهياكل الإعلاميين من تغطية القضايا المحلية بحرية مطلقة، كما تمنعهم من اختراق السياسة الخارجية الرسمية عند تغطية الشئون الدولية؛ ومن ثم يحد التدخل الحكومى الحاد من استقلال نشطاء المجتمع المدنى، بما فى ذلك العاملين فى المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والمثقفين (إبراهيم، ٢٠٠٣م).

ويتطلب الإصلاح فهم الخصائص الرئيسية لوسائل الإعلام المصرية والتى تتمثل فيما يلى:

الاستقلال المحدود: يوجد فى مصر ثلاثة أشكال أساسية لملكية وسائل الإعلام:

(١) الحكومى، (٢) الخاص الموجه سياسيًّا وتجاريًّا، وأخيرًا (٣) المستقل، وعلى الرغم من وجود الأشكال الثلاثة فإن الشكلين الأول والثانى هما الأكثر شيوعًا على المشهد الإعلامى.

(*) أ. د. إبتسام الجندى، أ.د. وليد فتح الله، د. أمانى فهمى، د. خالد صلاح الدين الأساتذة بقسم الإعلام- كلية الإعلام.

– وسائل الإعلام الحكومية: وهى الأكثر هيمنة على المناخ الإعلامى المصرى، و قد تم استخدامها كأداة دعاية للنظام الحاكم، دعمًا لسلطة الحكومة، وتعزيزًا لوحدة الدولة والدين وهذه الوسائل كثيرًا ما يتم استغلالها لأغراض تجارية.

– وسائل الإعلام الحزبية الخاصة: وهى الوسائل المملوكة للقطاع الخاص، وتُدار بدوافع سياسية / أو تجارية، مما يجعلها شبيهة فى خصائصها بوسائل الإعلام الحكومية، وهذا النمط من الملكية الأكثر شيوعًا بين وسائل الإعلام المطبوعة.

– وسائل الإعلام المستقلة: وهى ــ غالبًا ــ الأكثر موضوعية وشفافية فى تقاريرها الإخبارية.

الرقابة: تمتلك مصر قواعد دستورية وقانونية وعرفية تقليدية لاستقلال وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تخضع لنوعين أساسيين من الرقابة:

١- الرقابة الحكومية.

٢- الرقابة المؤسسية؛ أى الذاتية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكلها تهدف لكبت حرية التعبير.

وهذا النوع من الرقابة نتج من تعدد القوانين التى يتم استخدامها مثل: مواد الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الطوارئ، وقانون الإعلام، والقوانين الدينية، فضلاً عن قوانين الاتحادات والنقابات ووزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة، والتى تتعارض جميعها مع بعض.

مراقبة الآداء الحكومى: فالسرية وصعوبة التوصل لمعلومات لمراقبة أداء الحكومة من العقبات التى تواجه وسائل الإعلام، ومما يزيد الأمر صعوبة قوانين العمالة فى القطاع العام التى تمنع من الكشف عن أية معلومات تتعلق بالعمل أو حتى المعلومات الشخصية، هذا فضلاً عن احتكار وسائل الإعلام الحكومية مصادر المعلومات لمصلحة بعض الإعلاميين وبعض المؤسسات الإعلامية الخاصة.

القيام ببعض الإصلاحات: يُعتبر تحرك مصر نحو الديمقراطية ومحاولة تحرير الاقتصاد من أهم الدوافع الإيجابية التى زادت من قدرة وسائل الإعلام على ممارسة حرية التعبير، هذا وقد أدى ازدياد المعارضة الشعبية للعاملين فى قيادة بعض

الحكومات وسائل الإعلام لتكون أكثر انتقادًا، فقامت بحل وزارات الإعلام والاعتماد على الكفاءة المهنية بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية ـــ فى محاولة لإصلاح الأوضاع.

زيادة الوعى السياسى: دعمت وسائل الإعلام، سواء القنوات الفضائية أو المواقع الاجتماعية الجديدة أو الصحافة المطبوعة الوعى السياسى والاجتماعى، كما مكن التطور التكنولوجى هذه الوسائل من تحديث نفسها، وبالتالى أصبحت أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى، وساعد الوعى بالحقوق الثقافية والسياسية المرأة فى الحصول على حقوقها، وفُتحت لها فرص العمل فى وسائل الإعلام.

تأثير الأجهزة الأمنية: تختلف الهيئات الحكومية المسئولة عن منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية السياسية من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن تأثير الأمن وأجهزة المخابرات دائمًا ما يكون واضحًا فى وسائل الإعلام.

سيطرة النخب على منح التراخيص الإعلامية: تسيطر النخبة السياسية على نحو فعال فى بعض الدول على قرارات منح التراخيص لوسائل الإعلام؛ أى أن هذه الدول ليست لديها معايير موضوعية.

قوانين منع التشهير: لوحظ أن أصحاب النفوذ والمسئولين الحكوميين لا توجه لهم الانتقادات بموجب قوانين منع التشهير، والتى تشمل ـ عادة ـ الرئيس والجيش والأجهزة الأمنية والسلطات الدينية والعاملين فى الوزارات الحكومية والبرلمانيين وذوى السلطات القانونية والقضائية وقادة الدول الأجنبية والعلماء.

تهديد الاستقلال: بات استقلال وسائل الإعلام ـــ الذى تم تحقيقه فى السنوات الأخيرة ـ مهددًا من قِبَل ذوى السلطة الدينية والمالية المتزايدة لبعض النخب الحاكمة.

الحرية المقيدة للإعلاميين: أصبح مثول الإعلاميين أمام السلطات المدنية والعسكرية جزءًا من الحياة اليومية بموجب القوانين، بما فى ذلك قانون الطوارئ، بالإضافة لوقوع انتهاكات خارجية من منطلق الحفاظ على هيبة الحكومة وسرية المعلومات، إلى جانب قائمة طويلة من القيود المفروضة على وسائل الإعلام فى محاولة للحد من حرية التعبير.

خرق الإعلاميين ـ فى كثير من الأحيان ـ لميثاق الشرف الإعلامى: تنظم قوانين

الشرف الإعلامى ومواثيقه وأخلاقيات المهنة وتقاليدها العمل الإعلامى، وفى بعض الأحيان يتم خرق الإعلاميين لمواثيق الشرف بهدف تحقيق التوازن بين حقهم فى حرية التعبير والالتزام بتقديم تقارير دقيقة ومهنية، ويُعاب على ذلك أنه غالبًا ما يفتقدهم الثقة والخبرة الكافية لتحقيق التوازن حرية التعبيرويتم وصفهم بالانحياز.

بعض المعايير المهنية: إن عدم وجود معايير محايدة أو موضوعية أو مهنية لتسيير عمل الإعلاميين يجعل القرارات تنبع عن أهواء مالكى وسائل الإعلام، كما أن عدم وجود معايير مهنية فى إدارة تلك الوسائل يحد من تطورها، على الرغم من كونها مؤسسات مهمة مسئولة ــ بدرجة كبيرة ــ يتم الاعتماد عليها من أجل معرفة الأخبار بدقة، وبالتالى يحد من دورها فى الرقابة على الأداء الحكومى، وإمداد الجمهور بمعلومات حول القضايا اليومية الهامة (عساف، ٢٠٠٧م).

العوامل التى تؤثر فى وسائل الإعلام:

توجد ثلاثة جوانب أو مستويات لحرية الإعلام، وهى: القانونية والاقتصادية والسياسية.

يبرز الجانب القانونى ليس فقط فى القوانين التى تقيد حرية الإعلام، ولكن فى تلك التى تدعمها، مثل قوانين حرية تداول المعلومات، وقوانين استقلال القضاء ... وغيرها.

أما الجانب السياسى فيشمل استقلال وسائل الإعلام من سيطرة الدولة، وإتاحة الفرصة للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديدات الرسمية التى يتم توجيهها للإعلاميين لمنع حرية التعبير.

أما الجانب الاقتصادى فيشمل نمط ملكية وسائل الإعلام وتوزيعها، وتكاليف الدخول والبقاء أو الاستمرارية فى المجال الإعلامى، وقدرة الدولة على التحكم فى الإعلانات لتحقيق مصلحة ما أو إلحاق ضرر ببعض الإعلاميين الأكثر تأثيرًا، إلى جانب التأثير السلبى للرشوة على المضمون الإعلامى، والعلاقة بين اقتصاد الدولة وتطوير وسائل الإعلام بوجه عام، ويُعَدّ الاستقلال الاقتصادى لوسائل الإعلام العامل الأكثر تأثيرًا، والذى من خلاله يمكن تحديد مدى تمتع دولة ما بالحرية، سواء كانت حرية كاملة أو جزئية.

الخلاصة أن الأبعاد الثلاثة لاستقلال وسائل الإعلام تؤثر فى تعزيز التحولات الديمقراطية الناجحة، وتساعد فى الحفاظ عليها، ولكن يبدو أن تأثيرها يختلف باختلاف الزمان والمكان؛ فالحرية السياسية تنطوى على عوامل رسمية وغير رسمية على حد سواء، مثل ضمان حرية الإعلاميين للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديد والعنف ضد الإعلاميين فى مختلف وسائل الإعلام، وعلى المنوال نفسه فإن التأثير النظرى لقانون حرية تداول المعلومات لا يمكن إنكاره، ولكن هناك حاجة ماسة لإرساء مبدأ تدفق المعلومات لضمان دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لذا ظهرت عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات:

- هل هناك علاقة بين المستويات الحالية لحرية وسائل الإعلام والديمقراطية؟
- هل هناك خصائص مشتركة بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية؟
- ما عوامل استقلال وسائل الإعلام الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية والتغيير الديمقراطى؟

حرية الإعلام:

تبين أنه من الصعب تطوير وسائل الإعلام بدون دعم المؤسسات السياسية واستقلال منظمات المجتمع المدنى ومشاركتها الفعالة فى العملية الديمقراطية، إلى جانب نشر ثقافة الديمقراطية السياسية بين فئات الشعب المختلفة (عبود، ٢٠٠٦م)، فحرية وسائل الإعلام هى واحدة من الشروط الأساسية للمجتمع الديمقراطى، حيث ينشط المجتمع المدنى، وتبرز الشفافية فى النظام الحكومى، إضافة إلى مشاركة المواطنين من خلال إمدادهم بالمعلومات والتصويت فى انتخابات حرة ونزيهة.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالى:

١- سياسة وسائل الإعلام.

٢- الاتصالات التنظيمية.

٣- القائم بالاتصال.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور المصرى.

٥- مواثيق الشرف الصحفى فى العصر الجديد.

السياسة الإعلامية:

يُعتبر الإنتاج الإعلامى والخدمات الإعلامية منتج اقتصادى وثقافى، فهو المكون الرئيسى لتشكيل الرأى العام، حيث ينقل القيم والأفكار، بالإضافة لكونه وسيلة معرفية بالدرجة الأولى، وقد نتج عن هذه الشخصية المزدوجة صراع فى القيم التى تعكسها كل من السياسة الإعلامية والسياسة العامة للدولة؛ فالسياسة الإعلامية معنية باستيعاب كل من القيم الاقتصادية والثقافية لتمكين وسائل الإعلام من تلبية أهدافها الاقتصادية والمركزية، أما السياسة العامة فهى المسئولة عن وضع دستور لتنظيم المجتمع، وتتضح أهمية هذا الصراع كلما طفت على السطح القضايا الملحة التى تنتج عن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على المنافسة من جهة وتأمين تعددية وسائل الإعلام من جهة أخرى.

ويُلاحظ قيمة هذا الصراع فى وضع السياسة الإعلامية، وكذا عمليات الإصلاح الخاصة بتنظيم الإعلام، حيث تقوم المؤسسات بدور مهم فى تشكيل القيم وتحديدها وتعزيزها أو تعديلها، ويُعتبر الصراع بين المصالح المتضاربة مكونًا أساسيًّا لتغيير السياسة المتنازع عليها، كتخفيف أو إلغاء لائحة تنظيم المنافسة فى قطاع محدد، بهدف تطبيق قانون المنافسة العامة، وقد حدد (تاتشر ورين، ٢٠٠٤م) الإستراتيجيات الآتية المستخدمة فى الصراع، مثل: العزل المؤقت والفصل فى قضايا العزل المؤسسى، فضلاً عن بنود سياسات الإعلام (أغسطس، ٢٠٠٨م).

غياب الرقابة:

غياب الرقابة الرسمية: تُعتبر الرقابة على وسائل الإعلام من المسائل المتعارف عليها فى كل بلدان العالم، ويظهر الاختلاف الوحيد بين بلد وآخر فى الدرجة والأسلوب وحجم السلطة الحكومية التى تمتلك السلطة القانونية لفرض تلك الرقابة، فالنظرية الدستورية والقانونية بشأن الرقابة مسألة واحدة؛ ولكن تطبيقها وممارستها شىء آخر، ففى مصر يمنع دستور ١٩٧١م ـ الدستور المطبق حتى الآن ــ أية رقابة إلا فى أوقات الحرب والأزمات، وقد صدر القانون الأول الذى يحدد وظيفة الإدارة العامة للرقابة فى مصر عام ١٩٧٥م ليُحرّم الأنشطة التى تضر بالأمن القومى والدينى، والإساءة للمسئولين، ونقد السياسيات الحكومية، بالإضافة لتجريم العنف وتقديم الإثارة الجنسية.

العوامل التى تحد من استقلال الإعلام:

تحد بعض العوامل الداخلية والخارجية من استقلال الإعلام، وتشمل العوامل الداخلية الإجراءات التى تتخذها السلطات المختلفة والجماعات السياسية والاجتماعية والدينية للحد من حرية التعبير لكل من المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، أما العوامل الخارجية فتشمل ضغوط النخب الحاكمة والمسيطرة.

١- تمويل وسائل الإعلام:

تمول الحكومة الإعلام الرسمى أو الحكومى، بخلاف الإعلام الخاص الذى يعتمد تمويله بشكل أساسى على الإعلانات والاشتراكات والمبيعات، وهذا يطبق بوضوح فى الإعلام المصرى، حيث تعتمد كل وسائل الإعلام المملوكة للدولة (كالتليفزيون والراديو والمطبوعات الصحفية) على الدعم المالى المقدم من الحكومة.

٢- الهيكل التنظيمى:

ينبغى لإصلاح منظومة وسائل الإعلام إعطاء الاهتمام لمجالين من مجالات منظومة الإعلام، وهما: بث الخدمة العامة وحسم الجدال الدائم حول حدود حرية التعبير.

ويبقى السؤال الرئيسى حول كيفية اعتماد الآفاق المستقبلية لبث الخدمة العامة على كل من البيئة المؤسسية ومعايير الدولة مطروحًا للإجابة عليه، إلى جانب مجموعة القيم التى على أساسها يتم تقويم واضعى السياسة.

هذا ويرى معظم الباحثين أنه بالإضافة إلى تعرض الأفراد للأخبار، فهناك عدد من العوامل المجتمعية التى تؤثر فى الدعم السياسى لنظام معين ومؤسساته، كالخطة المؤسسية والأداء الاقتصادى والثقافة وخصائص النظام الإعلامى للدولة. كما يشكل النظام الإعلامى لدولة ما بدوره الدعم الجماهيرى للنظام السياسى، مستندًا فى ذلك إلى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة والشئون العامة.

٣- القائمون بالاتصال:

حرية التعبير:

يكفل الدستور المصرى الحق فى حرية التعبير بكل أشكاله وصوره، بما فى ذلك الحق

فى حرية تبادل المعلومات والحق فى إبداء الرأى، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع العملى يشهد ضياع هذا الحق نتيجة وجود العديد من القوانين واللوائح والممارسات الحكومية، فتصبح ممارسة هذا الحق الاستثناء وليست القاعدة.

ومع ذلك فلا يمكن إنكار حماية الدستور المصرى لحرية الرأى ــ خاصة النقد البناء ــ كما يؤكد حرية الصحافة، ويمنع الرقابة على الصحف والإغلاق الإدارى لوسائل الإعلام، وكذلك يتيح حرية تكوين الجمعيات للإعلاميين، وإنشاء المؤسسات الإعلامية الخاصة، وجماعات مراقبة وسائل الإعلام.

ولا يفوتنا تأكيد عدم وجود تعريف محدد للحرية فى الدساتير أو القوانين فى كثير من البلدان، كما لا يوجد قانون يتعلق بحق أجهزة الرقابة فى تكوين جماعات لدعم عدم وجود رقابة على الإعلام، وذلك بخلاف بعض المواد فى اللائحة الخاصة بقليل من المنظمات، مثل: منظمة "هيومن رايتس واتش"، واللجنة المصرية لحقوق الإنسان ولجنة الصحفيين على هذه الحقوق.

القدرة على الحصول على المعلومات:

الحق فى الحصول على المعلومات خاضع تمامًا لأهواء مسئولى السلطات الحكومية، سواء وجد القانون الحامى لهذا الحق أم لا، فى مصر ــ على سبيل المثال ـ على الرغم من أن الدستور المصرى يضمن حقوق الإعلاميين فى الحصول على المعلومات، ويمنع قانون العقوبات القيود التى قد تعوق تدفق المعلومات العامة "غير السرية" إلا أن اعتبار الحكومة المصدر الوحيد للمعلومات الرسمية قد يقيد التدفق الحر للمعلومات، كما يُمارس التقييد أيضًا عندما يتم تقديم دعاوى قضائية فى محاكم خاصة لمحاكمة من يقومون بنشر معلومات لا ترغب الحكومة فى تداولها إعلاميًّا.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور:

من الضرورى تعزيز مشاركة الجمهور، وخاصة من خلال القنوات الإقليمية التى تسهل عملية التدفق الحر للأفكار والمعلومات التى لا غنى عنها لكل من الحرية الفردية والأداء الفعال للعملية الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فقد اتجه واضعو السياسيات والقوانين لوضع سياج حول عملية الحصول على المعلومات ومبرراتها. وقد يتصور البعض وجود توافق بين فكرة الوصول إلى الجماهير والوصول إلى وسائل

الإعلام، ولكن هذه ليست هى الحالة، لا سيما فى البيئة الإعلامية الآن، لاتسامها بشدة التعقيد والصعوبة فى الوصول إلى وسائل الإعلام، ومن ثم الوصول إلى الجماهير. كما أن هناك عوامل أخرى يستفيد منها القائم بالاتصال وتؤثر فى عملية الوصول إلى الجماهير؛ فمن يملكون قدرة الوصول إلى وسائل الإعلام لديهم قدرات متفاوتة للوصول إلى الجماهير، وقد أُثير جدل واسع حول مفهوم قدرة المتحدث على الوصول إلى الجماهير، وتم استبدال هذا المفهوم فى السياق الإعلامى بقدرة المتحدث على الوصول إلى الإعلام (نابولى ٢٠٠٣م).

مصداقية وسائل الإعلام:

فى عالمنا الإعلامى المعقد، يُعتبر وجود متلقى قادر على التفكير والتعامل بإيجابية مع وسائل الإعلام أمرًا مكونًا أساسيًّا من مكونات الإعلام الجيد، وهو بدوره المكون الأهم فى التحول الديمقراطى، حيث تحتل التربية الإعلامية موقعًا مهمًّا فى دمقرطة الإعلام، إلى جانب إعادة النظر فى الهياكل الإعلامية والملكية الإعلامية التى تحدد بدورها المضمون، وجودته ودقته ... إلخ، فالحافز لتعظيم الربح فى النظام الإعلامى التجارى يحد من تنوع وجهات النظر المعروضة.

ولقد تبين أن معدلات المصداقية ترتبط بالتعليم المعنى بتعزيز التفكير النقدى، فى حين اقترحت دراسات سابقة أخرى أن ملكية وسائل الإعلام تزيد من تشكك الفرد حول ما يُقدم من معلومات، كما أشارت بعض نتائج البحوث إلى أن وسائل الإعلام المستقلة ذات مصداقية أعلى من مصادر المعلومات التى تحركها دوافع سياسية.

٥- وضع معايير واضحة لأخلاقيات الإعلاميين المهنية:

تختلف المعايير الإعلامية من حيث الشكل والمضون والتطبيق من بلد لآخر، على الرغم من أنها ــ بوجه عام ــ محددة بمواثيق الشرف والقوانين والمبادىء الأخلاقية العامة الخاصة بكل دولة، وغالبًا ما يحاول الإعلاميون تطبيق هذه المعايير أثناء ممارستهم لحقهم فى حرية التعبير، وهناك عدد من التوصيات لمساعدة الخبراء لقياس استقلال ونزاهة وكفاءة الإعلام المصرى تتمثل فى التقسيمات الثلاثة التالية:

الفئة الأولى قدمت تصورًا للبيئة القانونية التى تحمى حقوق العاملين فى الإعلام، ويتطلب خلق مثل هذه البيئة إقرار قوانين جديدة وإصلاح القائم منها.

بينما تتضمن الفئة الثانية توصيات تهدف إلى دعم المؤسسات الإعلامية، سواء من حيث مهارات العاملين بها أو من حيث استقرارها المالى.

أما الفئة الثالثة فتركز على بناء الأخلاقيات المهنية للإعلاميين وضمان استمراره لتحسين مهاراتهم.

تحقيق الاستقلال: وذلك بوضع القوانين الخاصة بحرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة، وتسهيل الحصول على المعلومات، وتغييب الرقابة، وفرض سيطرة تحريرية عادلة ومسئولة، وضمان استقلال الشخصية الإعلامية.

النزاهة: من خلال معايير واضحة وأخلاقيات مهنية تشمل على البحث عن الحقيقة، والأمانة، والإخلاص، والدقة، والموضوعية، واحترام مصادر الأخبار، وتجنب السب والقذف، ورفض الرشوة، سواء أكانت فى شكل نقدى أو عينى، ومحاربة الفساد، ورفض الخضوغ لآراء الآخرين، كالقوانين المناهضة للفساد والتمييز، من خلال تنوع المضمون الإعلامى والفرص المتساوية للحصول على المضمون.

الكفاءة: تتمثل فى المؤهلات المهنية والمعايير الواضحة والموضوعية لممارسة الإعلام، وتوفير فرص التدريب الدورى للوصول إلى المهنية وغياب التمييز والقيود المجحفة.

التوصيات الخاصة بإصلاح النظام الإعلامى:

تشمل الإصلاحات ما يلى:

- سن وتنفيذ القوانين التى تضمن الوصول إلى المعلومات الدقيقة.
- إصلاح القوانين الحكومية التى تدعم سرية المعلومات.
- القضاء على ما يُعرف بالأعراف المقدسة.
- سن وتنفيذ مواثيق الشرف الخاصة بالإعلاميين.
- القضاء على التعبيرات التى تشير إلى مفاهيم عامة.
- سن قانون لمحاربة الفساد فى وسائل الإعلام.
- وضع القوانين التى تمكّن الإعلاميين من تشكيل المؤسسات الإعلامية والمشاركة فيها.

- إصلاح القوانين لنقل الولاية القانونية على الإعلاميين من محاكم أمن الدولة إلى المحاكم المدنية العادية أو إلى (محاكم متخصصة فى الشئون الإعلامية).
- وضع القوانين لإعطاء الإعلاميين حقوقهم بموجب قانون العمل.
- إلغاء الرقابة على وسائل الإعلام.
- تعديل قوانين التشهير لحظر حبس الإعلاميين.
- سن القوانين الاستثنائية التى تُطبق أثناء العملية الانتخابية.
- سن قانون يحظر الدعاية الاحتكارية فى وسائل الإعلام.

بناء المؤسسة: وتشمل توصياتها ما يلى:

- الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.
- تطوير كفاءات تسويقية جديدة.
- خلق مصادر تمويلية جديدة مع تشجيع الشراكة الإعلامية المحلية والدولية.
- تعزيز الديمقراطية من خلال خلق وسائل إعلام ذات شكل خاص، والترويج لسوق للإعلانات أكثر قدرة على المنافسة بتطبيق سياسات إعلانية شفافة.

بناء القدرة وعادات النزاهة ممثلة فى:

• تدريب الإعلاميين على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال تكنولوجيا وسائل الإعلام.

• تدريب الإعلاميين على إدارة وسائل الإعلام والإنتاج الإعلامى.

• تدريب أعضاء من المؤسسات الإعلامية فى مجال الأخلاقيات المهنية، وتدريب العاملين فى وسائل الإعلام حتى يتمكنوا من تعليم أقرانهم.

مواثيق الشرف والتى تركز على:

- قول الحقيقة، فالإعلاميون مراقبون مستقلون للحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات.
- تحرى الدقة لمنع الفبركة؛ أى تزوير الأخبار.
- امتناع الصحفى عن قبول الرشوة.

- وضع حد لتضارب المصالح الناشئ عن تنافس المصالح المالية أو الفردية فى مهنة الإعلام.
- التعامل مع الأخبار على أساس من الثقة؛ إذ يمكن خداع الجمهور باستخدام الكاميرا بسهولة تكون الصور، فتشوه وتضلل عن طريق برامج الفوتوشوب.

وأخيرًا، من الضرورى لتحسين أداء التليفزيون المصرى الاعتماد على التكنولوجيا، ودمج بعض القنوات، وضمان استقلال عملية تحرير الأخبار، وتقييد قانون الرقابة على وسائل الإعلام.

opeikandl.com

قائمة المراجع

المراجع الأجنبية:

1- Ashley، S. , Poepsel، M. A. and Willis, E. N., 2010-06-21 "Media Literacy and News Credibility: Does Knowledge of Media Ownership Increase Skepticism in News Consumers?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention & Exhibition Centre, Suntec City, Singapore Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-09 from :

http://www.allacademic.com/meta/p403867_index.html

2- Assaf, S., 2007-05 "Comparative Report on the State of the Media in Egypt, Jordan، Lebanon and Morocco" Paper produced as Part of the UNDP's "Promoting the Rule of Law and Integrity in Arab Countries" project.

3- Baker, E.W.(2007)Media Concentration and Democracy, Why ownership matters. New York:Cambrigde University Press.

4- Biswas، M. , 2009-01-07 "Media Freedom، Governance and Civil Society" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Hotel Intercontinental، New Orleans، LA<PDF>. 2011-03-11 from:

http://www.allacademic.com/meta/p282073_index.html

5- Chung, J. , 2008-05-22 "Political Economy of Media Reform in Taiwan and South Korea in the 1990s: With a Focus on the Development of Cable Television" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal، Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p233890_index.html

6- Conley، D. , 2009-11-11 "Media Law and Ethics: Intersection of The New York Times Code of Ethics and Cases" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention, Chicago Hilton & Towers، Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from:

http://www.allacademic.com/meta/p319022_index.html

7- Himelboim،I & Limor، Y. (2011) Media Institutions، News Organizations، and the Journalistic Social Role Worldwide: A Cross-National and Cross-Organizational Study of Codes of Ethics. Mass Communication and Society، Vol.14 ، p.71–92

8- Humphreys، P. J. , 2008-05-22 "Digital Convergence, European Competition Policy, and the Future of Public Service Broadcasting: The UK and German Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal، Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p230808_index.html

9- Humphreys, P. J. , 2009-05-20 "Globalization, Regulatory Competition, and Audiovisual Regulation: The French, German, and UK Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from

http://www.allacademic.com/meta/p299872_index.html

10- Ibrahim, N. M. ,2003-05-06 " NGOs as Civil Society Actors on Media Policy Change in Egypt: Capacity Building within a Contextual Framework" Report produced for Stanhope Centre for Communications Policy Research.

11- Johal، S. , Williams، K. H., Froud, J. and Leaver, A. D., 2009-02-15 "Private Equity and the Political Division of Ownership" Paper presented at the annual meeting of the ISA's 50th ANNUAL CONVENTION "EXPLORING THE PAST, ANTICIPATING THE FUTURE", New York Marriott Marquis, NEW YORK CITY, NY, USA Online <PDF>. 2011-03-11 from

http://www.allacademic.com/meta/p311697_index.html

12- Just، N. ، 2008-05-21 "Measuring Media Concentration and Diversity: New Approaches and Instruments in Europe and the USA" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، TBA، Montreal، Quebec، Canada Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-12 from

http://www.allacademic.com/meta/p231014_index.html

13- Magpanthong، C. and McDaniel، D. ، 2009-11-11 "Thailand's Media Reform: An Analysis of Controversy" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention، Chicago Hilton & Towers، Chicago، IL Online <PDF>. 2011-03-10 from http://www.allacademic.com/meta/p368247_index.html

14- Napoli، P. ، 2003-05-27 "Access to the Media Versus Access to Audiences: The Distinction and its Implications for Media Regulation and Policy" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott Hotel، San Diego، CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from

http://www.allacademic.com/meta/p111624_index.html

15- Rivera، G. and Valenzuela، S. ، 2009-05-20 "Mediated Political Support: How Press Freedom، Media Ownership، and News Exposure Combine to Influence Support for Democracy and Political Institutions" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott، Chicago، IL Online <PDF>. 2011-03-10 from

http://www.allacademic.com/meta/p295227_index.html

15- Robinson، J. A. and Kim، J. ، 2004-05-27 "Modeling the relationship between family media use، perceived media influence، and rulemaking." Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، New Orleans Sheraton، New Orleans، LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from

http://www.allacademic.com/meta/p113288_index.html

16- Taylor، M. and Napoli، P. ، 2003-05-27 "Media Credibility in Bosnia: A Longitudinal Analysis of Public Opinion" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، Marriott Hotel، San Diego، CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p111705_index.html

17- Toft، A. and Cunningham، S. ، 2007-05-23 "Media and Movement: Is Democracy Now What Democracy Looks Like?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، TBA، San Francisco، CA Online <PDF>. 2011-03-13 from http://www.allacademic.com/meta/p169738_index.html

18- Thomson Reuters Foundation (2006) Ethics Handbook for Journalists.

19- Winfield، B. H. and Peng، Z. ، 2004-05-27 "Marketplace or Party Controls? The Chinese Media in Transition" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association، New Orleans Sheraton، New Orleans، LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p113231_index.html

obeikandl.com